جامعة ميسان

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

الدراسة المسائية

أثر معوقات صناعة التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣

دراسة تحليلية في شركة التأمين الوطنية

إعداد الطالب

يوسف سلام عبيد

بإشراف

م. زينب خليل هاشم الزبيدي

٢٠٢٣م ميسان ١٤٤٤هـ

المستخلص

العنوان: أثر معوقات صناعة التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

واجه سوق التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عقبات وتحديات أدت الى تباطؤ وتراجع في نموه والى هبوط في مستوى الإنتاج وعزوف الجمهور عنه. فعمل البحث على تأشير أبرز العوامل التي أثرت على قطاع التأمين في العراق خلال الفترة التي تلت احتلال بغداد عام ٢٠٠٣ ومن ثم محاولة إرجاعها الى أسبابها وإيجاد المعالجات على شكل توصيات وكان البحث عبارة عن دراسة في شركة التأمين الوطنية وكذلك أعتمد على الكتب والابحاث والمدونات التي اختصت بموضوع البحث إضافة الى القوانين النافذة والاصدارات والمواقع الالكترونية وكذلك التقارير الصادرة من الجهات المعنية بالتأمين.

المحتويات

التسلسل	التفاصيل	رقم الصفحة
١	المقدمة	١
	الفصل الأول / المنهجية العلمية	
٢	المبحث الأول– خطة البحث: مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، منهجية البحث، فرضية البحث، حدود البحث	٢
٣	المبحث الثاني– دراسات سابقة	٣–٥
	الفصل الثاني / الاطار النظري	
٤	المبحث الأول– مفاهيم عن التأمين: مفهوم التأمين، سوق التأمين، وظيفة التأمين الاقتصادية، أهمية التأمين،	٤–٧
٥	المبحث الثاني–قطاع التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : تشكيلات قطاع التأمين في العراق، أقسام أعمال التأمين،	٨–١٣
	الفصل الثالث/ الاطار العملي	
٦	المبحث الأول: أثر المعوقات المتعلقة بشركات التأمين	١٤–١٧
٧	المبحث الثاني: أثر المعوقات الخارجة عن إدارة شركات التأمين	١٨–٢١
	الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات	
٨	المبحث الأول: الاستنتاجات	٢٢
٩	المبحث الثاني: التوصيات	٢٣–٢٤
١٠	المصادر	٢٥–٢٦

(الفصل الأول)

المنهجية العلمية

المبحث الأول / خطة البحث

المبحث الثاني / دراسات سابقة

المقدمة

للوصول بقطاع التأمين في العراق الى مستوى يرضي الطموح ويواكب مراحل التطور المتحققة في البلدان المتقدمة، يجب تحديد المعوقات المؤثرة على قطاع التأمين في العراق، وإن مضينا في ذلك سنجد تلك العوامل تتمحور حول مسائل بعينها إن وضعت في دائرة البحث فلن يكون من الصعب تطويع أدواتها ومعالجة اشكالاتها وجعل الطريق سالكة أمام أنشطة التأمين المتنوعة. فقطاع التأمين من أهم القطاعات التي ترتكز عليها البرامج الحكومية في أكثر الدول تقدماً لما له من دور اقتصادي واجتماعي، كمساهم في الناتج القومي، وكذلك لدوره في الحفاظ على الأموال العامة والخاصة وتقديمه الضمانات الصحية والاجتماعية المختلفة. ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام عقود التأمين على تنوعها مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي من المتوقع أن يتعرضوا لها، وبإصدار وثائق التأمين التي تتضمن بيانات خاصة عن عملية التأمين كنوع الخطر ومدة التغطية ومبلغ التأمين وقيمة القسط أو الاشتراك الواجب دفعه من قبل المؤمن لهم مقابل تغطية التأمين المطلوبة، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم أو المستفيدين في حالة تحقق الأخطار المؤمن عنها، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة. ونجد أن نشاط التأمين قد ولّد لدى شركات التأمين نشاطاً آخراً مكملاً له ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الشركات بتحصيل الأقساط أو الاشتراكات ومن ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة. لقد بدأت دول العالم تدرك مكانة وأهمية قطاع التأمين في اقتصادياتها، مما جعلها تشرف على عمل شركات التأمين او تدعمها بشكل مباشر او غير مباشر من خلال سنّها لمختلف القوانين التشريعية والتنظيمية وكذلك تقديم مختلف اشكال الدعم لتسهيل عملها.

الفصل الأول

المنهجية العلمية

١ ـ المبحث الأول: خطة البحث

١ ـ ١ **مشكلة البحث:** أن التغير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من انفتاح اقتصادي وزيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال للبلاد أحدث تغييرات اقتصادية ايجابية شملت كثير من القطاعات والنشاطات الاقتصادية لكن المشكلة التي تبرز هنا هي ان ذلك النمو لم يكن ملحوظاً في صناعة التأمين سواء كان ذلك على مستوى كمية السلعة التي يقدمها التأمين أو على مستوى نوع تلك السلعة.

١ ـ ٢ **أهداف البحث:**

١) تحديد المعوقات التي أثرت سلباً على نمو صناعة التأمين في العراق.

٢) ازالة تلك المعوقات وتحييد آثارها على قطاع التأمين من خلال حلول وتوصيات مناسبة من شأنها معالجة المشكلة.

١ ـ ٣ **أهمية البحث:** تستمد أهمية البحث من أهمية قطاع التأمين على الاقتصاد والمجتمع باعتباره وسيلة مثالية للحفاظ على الأموال العامة والخاصة والتقليل من وطأة المخاطر الذي قد يتعرض لها الأنسان في كيانه أو ممتلكاته.

١ ـ ٤ **منهجية البحث:** أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف والتحليل والربط بالأسباب والنتائج.

١ ـ ٥ **فرضية البحث:** يفترض البحث ان صناعة التأمين في العراق تعرضت لمعوقات أثرت على عملها ونموها بعد عام ٢٠٠٣.

١ ـ ٦ **حدود البحث:** شركة التأمين الوطنية انموذجاً.

١ ٢ المبحث الثاني: دراسات سابقة:

أولاً: عداي (٢٠١٥)

نور شدهان عداي– قطاع التأمين في العراق الإمكانيات والتحديات

المشكلة	عدم مواكبة التأمين في العراق للتطور الحاصل في العالم إضافة الى عدم تفاعله مع التوسع والتنوع الحاصل في باقي القطاعات الاقتصادية.
أهم الأهداف	١) أن يأخذ بالتأمين دوره الحقيقي كعنصر مهم من عناصر النمو الاقتصادي وكضرورة ملحة لحماية الممتلكات العامة والخاصة. ٢) تعزيز الإمكانيات المتوفرة لدى شركات التأمين وتذليل التحديات التي تواجهها.
أهمية البحث	تأتي أهمية الدراسة من أهمية التأمين كنشاط اقتصادي أساسي في اقتصاديات العالم المتقدمة.
أهم الاستنتاجات	١) عدم التكافؤ بين شركات التأمين في حجم الاستثمارات والأرباح. ٢) انخفاض في الوعي التأميني لدى الأفراد وعدم ايمانهم بالتأمين وضعف ثقتهم بشركات التأمين.
أهم التوصيات	١) الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ التي تلزم المستثمرين الأجانب بالتأمين على مشاريعهم لدى شركات التأمين الوطنية. ٢) التأكيد على عدم حصر أعمال التأمين بشركة محددة والتأكيد على حرية المؤمن له في اختيار الشركة التي يراها مناسبة.

ثانياً: دواي (٢٠٢١)

نزار سعدون دواي – العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق

مشكلة البحث	بالإضافة للمؤثرات الاقتصادية في العهد السابق التي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على قطاع التأمين سلبا وايجاباً فقد استجدت عوامل أخرى بعد عام ٢٠٠٣ منها ارادي في متناول ايدي العاملين في التأمين ومنها ما هو خارج عن ارادتهم.
أهم الأهداف	١) المساهمة في ازدهار قطاع التأمين في العراق. ٢) المساهمة في الحركة البحثية العلمية في العراق والهادفة الى نمو الاقتصاد بشكل عام
أهمية البحث	الاقتصاد يشكل عصب الحياة في كل الدول المتقدمة ويحتل التأمين جانباً مهماً من الاقتصاد من هنا تأتي أهمية الدراسة.
أهم الاستنتاجات	١) باستثناء ما طرح في الورقة البيضاء ٢٠٢٠ وكذلك الوعود الخجولة في برنامج حكومة ٢٠١٤ فان قطاع التأمين في العراق لم يحظى بالاهتمام المطلوب من جانب الحكومة والجهات المعنية. ٢) ما زالت الملامح الاقتصادية للعهد السابق تلقي بضلالها على نشاط التأمين في العراق والتي نتجت عن الحروب والحصار الاقتصادي.
أهم التوصيات	١) دعم ما تبنته الورقة البيضاء فيما يخص قطاع التأمين. ٢) اتخاذ التدابير اللازمة لفتح سوق التأمين في كردستان أمام كل شركات التأمين العراقية.

ثالثاً: الدهلكي وعبد الصاحب (٢٠٢١)

أحمد جواد الدهلكي و ايفان سمير عبد الصاحب – العوامل المؤثرة في ربحية الشركات

مشكلة البحث	رغم أن الربحية تعبر عن أداء شركات التأمين ورغم وجود العديد من الدراسات والبحوث الا ان هناك فجوة بين إدارات الشركات وبين العوامل المؤثرة في الربحية.
أهم الأهداف	١) تحليل العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين. ٢) قياس تأثير العوامل في ربحية شركات التأمين.
أهمية البحث	١) تبرز أهمية البحث من أهمية قطاع التأمين ودوره المهم في الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي. ٢) المساهمة في الجدل الفكري حول محددات الربحية في شركات التأمين.
أهم الاستنتاجات	١) تتأثر ربحية شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية ايجابياً بالمديونية ونسبة الخسارة وسلبياً بالحجم والعمر والسيولة. ٢) أظهرت نسب الرحية في شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية بأنها لا تتلائم مع حجم وعمر الشركتين.
أهم التوصيات	١) إيلاء شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية مزيداً من الاهتمام بالعوامل الداخلية المحددة للربحية وبالأخص المديونية والسيولة وملموسية الموجودات. ٢) ينبغي على شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية الاحتفاظ بنسبة سيولة مقبولة تمكنها من دفع التعويضات المستحقة بسرعة لتحسين سمعة الشركة وبالتالي زيادة الربحية.

(الفصل الثاني)

الإطار النظري

المبحث الأول / مفاهيم عن التأمين

المبحث الثاني / تشكيلات قطاع التأمين في العراق

المبحث الثالث / أقسام أعمال التأمين

(الفصل الثاني)

الإطار النظري

٢-١ المبحث الأول: مفاهيم عن التأمين:

٢-١-١ مفهوم التامين: كلمة تأمين لغةً مصدرها أمن وهو ضد الخوف، يقال أمَّنهُ تأميناً وائتمنه واستأمنه (الرازي:١٩٨٣: ٢٦). اما اصطلاحاً فهو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أيّ عوضٍ آخر في حالةِ وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل أقساط أو أيّ دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن(الوردي:١٩٩٩: ٧٤).أو هو اتفاق تتحمل بموجبهِ شركة التامين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها مقابل مبالغ يسددها المتعاقدون معها تعرف بأقساط التامين (فالح:١٩٩٠: ٤٩).

٢-١-٢ سوق التأمين: هو مجموعة الناس الذين يحتاجون الى الخدمات التأمينية ويملكون القدرة المالية والرغبة على شرائها. ويمكن تقسيمها الى سوق فعلية ويقصد بها مجموعة الزبائن المؤمن لهم فعلياً، وسوق أخرى مرتقبة فتضم الى جانب الزبائن الفعليين زبائن آخرين مرتقبين تهدف شركات التأمين الى كسبهم (الوردي:١٩٩٩: ٣٠). وهناك من أضاف قسماً ثالثاً لسوق التأمين وهو السوق المستقبلية والتي يمكن خلقها على أساس تطور المجتمع من جهة ونشر الوعي التأميني من جهةٍ أخرى وتعتمد على المساعي الخاصة بشركات التأمين من خلال استخدام وسائل الإعلان والترويج ونشر مفاهيم التأمين وفوائده (مرزة:٢٠٠٦: ٢٤).

٢-١-٣ وظيفة التأمين الاقتصادية (كمال:٢٠١٤: ١٨-٢٠): تنسحب آثار الوظيفية الاقتصادية للتأمين على النشاط الاقتصادي للأفراد والهيئات وبالتالي على مجمل الاقتصاد الوطني من خلال تفتيت عبئ الخسائر عليهم وتعويضهم عنها، أي إرجاعهم وبهذا فإن التأمين يحافظ على الثروة الوطنية المملوكة للأفراد والهيئات والدولة. ويعمل التأمين على:

أولاً. تسهيل تمويل المشروعات وهو أمر أصبح في الوقت الحاضر ملازماً لجميع القروض التنموية المقدمة من المؤسسات المالية الخاصة والدولية (البنك الدولي مثال). وتنبع مصادر التمويل لدى شركات التأمين من أقساط التأمين المتجمعة لديها.

ثانياً. يوفر التأمين درجة عالية من الأمان لصاحب رأس المال ففقدان الأصول المادية بسبب عوارض الطبيعة وأخطاء البشر وما تفرزه الصناعة الحديثة من أضرار، كل ذلك يعوضه التأمين. ويمكن التوسع في الحماية لتشمل خسارة الأرباح المترتبة على توقف العمل.

ثالثاً. دور التأمين في تسهيل التبادل التجاري الدولي (وثائق التأمين البحري أو الجوي على البضائع) استيراداً وتصديراً إضافةً الى تأمين الصادرات والاستثمارات العينية ضد ما يعرف بالأخطار السياسية وأخطار الائتمان التجاري كأن تمنع تشريعات ومراسيم الدولة تحويل ثمن البضائع المستوردة أو الأرباح المتحققة من الاستثمارات الى الخارج.

رابعاً. ويعمل التأمين على إشاعة ونشر الوعي الخاص بالوقاية من الخسائر والحد من آثارها وهو بهذا الدور يمثل عنصر مكمّل في عملية إدارة الخطر.

خامساً. من خلال اعادة التأمين تحصل الدولة على العملة الصعبة عن التعويضات المستحقة بالنسبة للأخطار المعاد تأمينها في الخارج.

٢-١-٤ أهمية التأمين: أولاً. من اليسير على رجال الأعمال وغيرهم استغلال جزء مجمد من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها، حيث أنهم يدفعون قسطاً معيناً ليحققوا ضماناً ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة وقوع خطرٍ ما.

ثانياً. يؤدي تخصص بعض الهيئات في عملية التأمين إلى اتساع خبرتها وزيادة معلوماتها عن الطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها تفادي الأخطار المختلفة التي تواجه الإنسان، أو على الأقل إنقاص الخسائر المالية التي تترتب عليها، وبتقديمها هذه المعلومات إلى المؤمن لهم تؤدي خدمة كبيرة لهم في مواجهة الأخطار التي قد يتعرضون لها. ونلاحظ في هذا الصدد النظام الذي تتبعه بعض شركات التأمين عند تحديدها لقسط التأمين بالنسبة لخطرٍ معين حيث تعطي خصماً مقابل استخدام المؤمن له الوسائل المختلفة التي تقلل من احتمال وقوع الخطر بينما تضع الشروط القاسية عندما تلاحظ أموراً غير مرضية بالنسبة لموضوع التأمين.

ثالثاً. يؤدي التأمين إلى تكوين رؤوس أموال كبيرة نتيجة جمع مبالغ صغيرة وخاصةً في التأمين على الحياة، وباستثمار هذه الأموال في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي تعمل هيئات التأمين المختلفة على تنميتها وتوسيعها.

رابعاً. يجتمع لدى هيئات التأمين نتيجة قيامها بعملها إحصاءات كثيرة عن خطر معين، والعوامل المختلفة المرتبطة به، وبتحليلها لهذه الإحصاءات نستطيع التعرف على الأسباب الشائعة لوقوع هذا الخطر، فتحقق بذلك تقدماً في إمكانية تفاديه ومنع وقوعه.

خامساً. يعتبر التأمين عاملاً مهماً تعتمد عليه الدولة الحديثة في محاربة الفقر الذي يترتب على البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحوادث والأخطار المختلفة، وبذلك أصبح للتأمين أهمية خاصة في المجتمع الحديث، الأمر الذي جعل الحكومات في بعض الدول تصدر القوانين المختلفة لتنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساط التأمين من الضرائب أو التخفيف منها، بينما عملت حكومات أخرى على جعل بعض أنواع التأمين إجبارياً (هيكل:١٩٨٠: ٩-١٠).

٢- ٢ المبحث الثاني: قطاع التأمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

٢- ٢-١ تشكيلات قطاع التأمين في العراق:

٢-٢-١-١ المؤسسات أو الهيئات:

أ. ديوان التأمين العراقي: باشر هذا الديوان عمله في ٢٠٠٥/٦/١ وهو من تشكيلات وزارة المالية ومن مضامين قانون تنظيم أعمال التأمين ما جاء في (الباب الثاني المادة ٥/أولاً) "يؤسس بموجب هذا القانون ديوان يسمى (ديوان التأمين) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وله تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بجميع التصرفات القانونية ويمثله رئيس الديوان أو من يخوله". كما تضمنت المادة (٦) "يهدف الديوان الى تنظيم قطاع التأمين والأشراف عليه بما يكفل تطويره وتأمين سوق مفتوح وشفاف وآمن مالياً وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني". واحتوت هذه المادة على فقرات تخص مهام الديوان وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين. وبموجب القانون فإن الديوان هو المنظم الرئيس لأعمال التأمين العامة والخاصة في العراق، حيث أجازت المادة (١٣) من قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ ممارسة الشركات الخاصة لأعمال التأمين بعد الحصول على اجازة من رئيس الديوان (كتاب ديوان التأمين:٢٠١٢: رقم٢١).

ب. جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين العراقية: تأسست الجمعية وفق المادة (٨٤) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. تكون المسؤولية فيها تضامنية وتتمتع بالشخصية المعنوية وتهدف الى رعاية مصالح أعضائها والعمل على تطبيق القانون وتمثيل المصالح الجماعية للمؤمنين ومعيدي التأمين أمام الديوان وغيرها من الأمور المتعلقة بأعمال التأمين. ولها نظام داخلي خاص ومجلس إدارة منتخب باجتماع الهيئة العامة للقطاع.

٢-٢-١-٢ شركات التأمين العاملة في العراق:

أولاً. الشركات العامة:

أ. شركة التأمين الوطنية: تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٠ ومارست اعمالها في ١٩٥٠/١/١ واقتصر عملها في بداية تأسيسها على التأمين على ممتلكات وأموال الدولة واستيراداتها إلا أن أعمالها تطورت وتوسعت وخصوصاً بعد قرار التأميم في عام ١٩٦٤ مما زاد معها حجم وعدد عملياتها التأمينية وتعددت أنواع التامين وأقسامه التي تمارسها. وهي الآن تزاول كافة أعمال التأمين البحري والسفن والطيران والحريق والحوادث المتنوعة والسيارات التكميلي والالزامي والتأمين الزراعي والهندسي وضمان الموظفين وضمان الأمانة وتأمين النقل والحوادث الشخصية (الوقائع:٢٠٠٩:العدد٤١٢١). ويبلغ رأسمال الشركة (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار.

ب. شركة التأمين العراقية: تأسست شركة التأمين العراقية عام ١٩٥٩ كشركة مساهمة استناداً الى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد وقد مارست في بداية تأسيسها اعمال التأمين المختلفة وبعد قرار التأميم عام ١٩٦٤ تم دمجها مع شركة بغداد للتأمين وقد توسعت أعمالها في مزاولة التأمين على الحياة التي تخصصت به. وبعد صدور القرار رقم (٩٢) عام ١٩٨٨ الخاص بإلغاء التخصص باشرت الشركة بمزاولة جميع أنواع التامين رأسمالها (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ملياري دينار(القيسي:٢٠١٤: ٨-١٠).

ج. شركة إعادة التأمين العراقية: تأسست بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠وتزاول جميع أعمال إعادة التأمين وفي كل الفروع قبولاً وإسناداً في السوق المحلية أو الدولية مع الاستثمار في مختلف أوجهه المتاحة، رأس مال الشركة (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار.

وعملية إعادة التأمين ينقل بمقتضاها المؤمن المباشر الى مؤمن اخر يقال له المؤمن المعيد كل أو بعض الأخطار التي تعهد بضمانها إذا تحققت سعياً لتحقيق أكبر قدر من التناسق بينهما (لطفي:١٩٩٠: ٥٦).

ثانياً. الشركات الخاصة والأجنبية العاملة في العراق(موقع دليل البحث العراقي الالكتروني / شركات التأمين http://www>iraqisearch.com) (http://www.mof.gof.iq) : المدرجة في الجدول رقم (١)، منها من اختص في فرع معين من التأمين ومنها من عمل في فروع متعددة، وهي في واقع الحال لم تشكل نداً مكافئاً للشركات الحكومية بسبب تواضع الإمكانات وغياب الدعم الحكومي وضعف الاقبال الجماهيري.

جدول (١)

شركات التأمين الخاصة والأجنبية العاملة في العراق

ت	اسم الشركة	رأس المال بالدينار	ت	اسم الشركة	رأس المال بالدينار
١	شركة دار السلام للتأمين	٣١٩،٠٠٠،٠٠٠	١٧	شركة دار الثقة للتأمين	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٢	شركة الأمين للتأمين	٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٨	شركة الشرق الأوسط للتأمين	١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٣	الشركة الأهلية للتأمين	٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٩	شركة أرض الوطن للتأمين	١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٤	شركة الحمراء للتأمين	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٠	شركة جيهان للتأمين	١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٥	شركة الخليج للتأمين	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢١	شركة أور الدولية للتأمين	٢،٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠
٦	شركة ستار كار للتأمين	٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٢	شركة البادية للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٧	شركة شط العرب للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٣	شركة آسيا للتأمين	٣٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٨	شركة الاتحاد الدولية للتأمين	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٤	شركة المصير للتأمين	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
٩	شركة كردستان للتأمين	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٥	شركة دار الأمان للتأمين	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٠	شركة الخير للتأمين	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٦	شركة اليمامة للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١١	شركة الرهام للتأمين	٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٧	شركة كار للتأمين	٤٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٢	شركة العراق الدولية للتأمين	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٨	شركة الأخاء للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٣	شركة دلنيا للتأمين	١٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٩	شركة المفتن للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٤	شركة الاقتصاد للتأمين العام	٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٣٠	شركة الشرق للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٥	شركة دار العراق للتأمين	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٣١	شركة الإيلاف للتأمين	١٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٦	فرع شركة معلم للتأمين الإيرانية				

المصدر : http://www.mof.gov.iq

٢-٢-٢على صعيد أقسام أعمال التأمين: أصدر ديوان التأمين تعليماته (الوقائع:٢٠٠٧: عدد٤٠٣٣) بالرقم ٩ لسنة ٢٠٠٦ والتي تضمنت تقسيم اعمال التأمين الى أنواع وفروع:

أولاً. التأمين على الحياة ويتفرع الى:

أ. تأمين الحياة: يقصد به جميع عمليات التأمين التي يكون لحياة الإنسان دخل فيها ويكون الخطر المؤمن منه متعلقاً بحياة الإنسان ومنها التأمين المؤقت والتأمين المختلط والتأمين حال الحياة والتأمين مدى الحياة وتأمين مرتبات الحياة وتأمين الدخل العائلي

ب. تأمين الحوادث الشخصية: ويشمل ضمان دفع مبالغ محددة في حال إصابة المؤمن عليه بإصابات جسمانية نتيجة حادث خارجي عنيف مما يسبب وفاة المؤمن عليه أو عجزه.

ج. التأمين الصحي: ويشمل تأمين منافع محددة عن عجز المؤمن عليه لاصابته بمرض معين أو دفع مصاريف إجراء العمليات الجراحية الناتجة عن تلك الأمراض أو نتيجة حادث معين.

ثانياً. التأمينات العامة وتتفرع الى:

أ. التأمين البحري: ويشمل تأمين النقل البحري والنهري والبري والجوي سواء كان داخلياً أم خارجياً وسواء كان ينصب على واسطة النقل ذاتها أو الاموال المنقولة عليها أجور الشحن والمسؤولية المترتبة على اصحابها تجاه الركاب وأمتعتهم أو الأموال المنقولة عليها ومنه:

* التأمين على البضاعة ويتم بموجبه تعويض اصحاب البضائع المنقولة عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة تضررها أو فقدانها من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها أثناء عملية النقل.

* تأمين أجسام السفن والطائرات ويتم بموجبه تعويض أصحابها عن الخسائر التي تصيب جسم السفينة أو الطائرة نتيجة تحقق أحد الأخطار المؤمن عليها خلال فترة التشييد والاختبار.

* لتأمين على اجور الشحن ويتم بموجبه تعويض اجور الشحن التي قد يخسرها مالك واسطة النقل نتيجة تحقق أي من الأخطار المؤمن عليها.

* تأمين المسؤولية المدنية ويغطي هذا التأمين المسؤولية المدنية المترتبة على مالكي وسائط النقل تجاه الغير والناشئة عن استخدامها.

ب. تأمين الحريق: ويشمل الاضرار التي تصيب الممتلكات المؤمن عليها نتيجة تحقق خطر الحريق والانفجار والصاعقة والأخطار الاضافية، كذلك يشمل الخسارة الناتجة عن الحريق.

ج. التأمين الهندسي: ويشمل الأضرار الناتجة عن تحقق الأخطار التي تتعرض لها مشاريع الهندسة المدنية والمشاريع الصناعية أثناء انشاءها وما يلحق بالمكائن والآلات والأجهزة خلال عملها وانفجار المراجل وما تؤديه من أضرار مباشرة والتي تصيب الأشخاص والتي يترتب عليها مسؤولية قانونية تجاه الغير وكذلك يشمل خسارة الأرباح الناجمة عن ذلك.

د. تأمين السيارات: ويشمل هذا التأمين الأضرار التي تصيب السيارات والعجلات الآلية والتي تنشأ عنها أو التي لها علاقة باستعمالها أو بسببها نتيجة الحوادث المتعلقة بها كالاصطدام والانقلاب والحريق والسرقة كما ويشمل هذا التأمين مسؤولية المؤمن له تجاه الغير.

هـ . التأمين الزراعي: ويشمل هذا التأمين تعويض المؤمن له عن الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بسبب العوامل الطبيعية والأمراض والحوادث والنفوق بالنسبة للحيوانات والدواجن والاسماك.

و. تأمين الحوادث: ويشمل الحوادث الاخرى التي لا تدخل ضمن ما ذكر أعلاه في التأمينات العامة ومنها: الحوادث الشخصية، التأمين الصحي، تأمين السرقة، تأمين النقد، ضمان الأمانة، المسؤولية المدنية، مسؤولية رب العمل، تأمين الألواح الزجاجية.

٢-٢-٣ على صعيد القنوات التسويقية (http://www.mof.gof.iq): إن اختيار القناة التسويقية المناسب من أهم بنود استراتيجية العمل لشركات التأمين وعادةً ما تختار الشركة من بين القنوات الآتية:

أ. نظام البيع المباشر عن طريق المركز الرئيسي.

ب. نظام التوكيلات العامة.

ج. نظام سماسرة التأمين.

د. نظام مندوبي التأمين (المنتجين).

(الفصل الثالث)

الإطار العملي

المبحث الأول/ أثر المعوقات المتعلقة بشركات التأمين

المبحث الثاني/ أثر المعوقات الخارجة عن إرادة شركات التأمين

(الفصل الثالث)

الإطار العملي

٣-١ المبحث الأول: أثر المعوقات المتعلقة بشركات التأمين:

٣-١-١ البيروقراطية والروتين الاداري : تمتاز شركات التأمين بطبيعة خاصة تتطلب السرعة والدقة في انجاز معاملاتها ولتجسيد هذه الحقيقة تلجأ شركات التأمين الى استخدام اليات تكنلوجية حديثة والتي من شأنها ان تسهل وتزيد من دقة العمل وسرعة انجازه من اجل تحقيق رضى الزبون وما زالت لحد الان تتعامل الشركات ببيروقراطية في ادارتها من خلال حصر جميع الاجراءات من قبلها وجعل فلروعها في المحافظات عبارة عن مكاتب تعمل بما يشبه عمل المنتجين وهذا يؤدي الى تأخر انجاز المعاملات وبالتالي يخلق جو من عدم الرضا وعدم الثقة مما يؤثر بالنتيجة على نمو تلك الشركات وكذلك القصور في خدمات ما بعد البيع مما يزعزع الثقة الموجودة لدى الزبائن بشركات التأمين والنشاط التأميني فيتولد الشك في قيام الشركات بالتعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده (أبو بكر،٢٠١١، ٢٥٥).

٣-١-٢ التسويق والترويج: تعتبر إدارة التسويق نافذة المؤسسة على بيئتها الخارجية حيث يعهد إليها بأمور دراسة الاسواق وتغير أنماط وأذواق المستهلكين ومتابعة نشاط المنافسين وتأثير ذلك على حجم المبيعات المتوقعة. تلعب إدارة التسويق دورا كبيرا في تحقيق معدلات التنمية وذلك من خلال سعيها الدؤوب في التعرف على حاجات المستهلكين ورغباتهم ومحاولة اشباع تلك الرغبات. أن جميع القرارات التي تتخذ داخل المؤسسات لا يمكن أن تغفل دور وأهمية الوظيفة التسويقية. وإن وجود نظام إنتاجي متقدم لا يمكن أن يتكامل إلا بوجود نظام تسويقي متقدم أيضا. حيث أنها المرجع الأساسي لأي مشكلة يمكن أن تعاني منها تلك المؤسسات (الصيرفي،٢٠٠٥، ٤).

ومن تحديات واقع تسويق التأمين في العراق:

أ. نوعية الوثائق المسوّقة: تعتبر نوعية الوثائق المراد تسويقها من اهم معوقات تسويق الوثيقة نفسها اذ تتسم نصوصها بالتعقيد الامر الذي يجعل صعوبة على المؤمن له في فهمها بالصورة المطلوبة وغالباً تطبع بحروف صغيرة ومصطلحات فنية معقدة وهذا ما يجعل رجل البيع يشعر بالتفوق على المؤمن له ويجعل لغة التفاهم صعبة بين الطرفين(الوردي،١٩٩٩، ١٩)

ب. المُنتج وعرض مزايا الوثيقة: يؤدي المنتج دورا اساسيا في نجاح عملية التأمين أو إخفاقها من خلال دوره في نقل فكرة التأمين إلى الزبائن واحاطتهم علما بجميع الجوانب العلمية والعملية التي تخص وثيقة التأمين وما يترتب عليها من حقوق والتزامات من خلال توضيح وثيقة التأمين إلى المؤمن له عن طريق الشرح الوافي لشروطها ومزاياها ، فلو قام المنتج بأداء هذه المهمة بأمانة وصدق وبالشكل المعقول للمؤمن له لأمكن من التقليل من حدة مشكلة الالغاءات لوثائق التأمين، ولكن إذا قام المنتج بشرح الوثيقة إلى المؤمن له بطريقة عشوائية وعدم توضيحه لشروطها ومزاياها وكذلك المبالغة في المزايا التي تقدمها الوثيقة يزيد المشكلة تعقيدا ، كما أن ثقافة المنتج لها دور أساس في عمله و كذلك لها دور كبير في زيادة أو قلة إنتاجه (عريقات وعقل،٢٠٠٨، ٢٠٤).

ج. التسعير: أن عدم الدقة في تحديد الأسعار سلاح ذو حدين إما أن يفقدك عميلك وإما أن يفقدك ربحك وكلاهما مر، لذا فإن المؤسسة عليها أن تصنع استراتيجيات التسعير التي تتناسب مع الموقف التسويقي (بن عمروش،٢٠٠٨، ٤٦).

٣-١-٣ طبيعة الخدمة التأمينية نفسها: فقد تكون الخدمات التي يرغب فيها الجمهور تمتاز بالخطورة في منطقة معينه ولا تتوفر الامكانات المناسبة لشركات التأمين في تلك المنطقة، أو عدم التجانس بين وحدات الخطر المراد التأمين عليها في تلك المنطقة، كما أن تركز وحدات الخطر وعدم أنشارها في رقعه جغرافية واسعة يجعل الشركات مترددة في التأمين عليها (الشمري،٢٠١٤، ٣٨).

٣-١-٤ حالة سوق التأمين وتصنف كالتالي:

أ. درجة المنافسة بين شركات التأمين وعددها في المنطقة الواحدة واحياناً المنافسة غير الفنية وهي من التحديات المهمة التي تواجه شركات التأمين الخاصة إذ انه وبسبب قلة خبرة موظفي هذه الشركات واهتمامهم بالجانب الإنتاجي دون الجانب الفني فقد تعودت بعض الشركات الخاصة إلى الاكتتاب بأسعار دون المستوى المطلوب مما اضطر الشركات العامة إلى مجاراة هذه الشركات من أجل السيطرة على العملية الإنتاجية. وقد أثر ذلك على إنتاج الشركات الخاصة التي تعمل وتهتم بالجانب الفني وخسارتها لأخطار ما كانت لتخسرها لو أن المنافسة كانت على أساس الخدمة الجيدة والخبرة والمعرفة(هاشم، ٢٠٠٨، misbahkamal@btinternet.com).

ب. قبول أو رفض أعادة التأمين عن وحدات خطر معينة.

ج. مقدار الطاقة الاستيعابية للسوق (الشمري،٢٠١٤).

٣-١-٥ نظرة الجمهور الى التأمين:

أولاً. ضعف الوعي التأميني لدى الفرد والمجتمع: يتطلب نمو صناعة التأمين وجود وعي كافي لدى الجمهور ويعرف الوعي التأميني بأنه الاقتناع التام بفكرة التأمين والذي يجعل الفرد المتمكن يسعى الى اقتناء خدمة التأمين، أو هو الشعور بالحاجة الى التأمين وذلك ان ما يميز الخدمة التأمينية كونها نشاط غير ملموس على عكس السلع التي لها صفات مادية ملموسة وكذلك المنفعة المتحققة منها ذات طابع احتمالي ومستقبلي فهي قد يحصل وقد لا يحصل، كما وان منفعتها ترتبط بالحوادث المؤسفة (أبو بكر،٢٠١١، ٧٢).

ثانياً. عدم الاكتراث لاحتمالية وقوع المخاطر: نظراً لما يميز سلعة التأمين عن السلع الاخرى ومنها احتمالية وقوع الخطر والخطر من تعريفاته بانه الخسارة المحتملة أو غير المؤكدة أو هو الحوادث غير مؤكدة الوقوع والتي قد تصيب الفرد في ماله أو ممتلكاته وينتج عنها خسارة مادية. والسؤال هو مدى إدراك الفرد لذلك الخطر الذي يحوم حوله والنقطة الجوهرية هنا هي الإدراك كما إن سلوك الفرد يتحدد بالدافع أولاً وبالإدراك ثانياً فالدافع هي الحاجات المستحدثة لدى الفرد

والتي تحركه نحو سلوك هادف يرمي الى إشباع تلك الحاجات وإن الإدراك بدوره يؤثر على نمط وطريقة وشكل السلوك الذي يمارسه الفرد لتحقيق غاياته ويتفاعل الأدراك مع الدافع لتحديد سلوك الفرد. ان الحاجات مصنفة حسب اهميتها وفق سلم هرمي كما حدده العالم ماسلو تعمل على تحريك وتحديد سلوك الفرد وهي الحاجات الفسيولوجية والأمان والانتماء والاحترام والتقدير وتحقيق الذات. وما ان تلبي حاجة حتى تبرز اخرى، وحاجته للأمان هي التي تدفعه لاتخاذ كل تدابير الحماية ومن ضمن تلك التدابير هو اللجوء لاقتناء سلعة التأمين(الوردي، ١٩٩٩، ٣).

ثالثاً. عدم اتفاق الرغبة التأمينية بين المؤمن والمؤمن له: فقد يرغب الجمهور بشراء خدمات تأمين محددة في منطقة معينه، بينما ترغب شركات التأمين في بيع خدمات معينه تتناسب مع امكانياتها وخبراتها (الشمري، ٢٠١٤) .

رابعاً. حجم القدرة الشرائية: لا يتحدد الطلب على سلعة ما أو خدمة معينة بمجرد وجود رغبة لدى المستهلك في الحصول عليها بل لابد ان تقترن هذه الرغبة بالقدرة الشرائية بمعنى أن يتحول الطلب من طلب كامن الى فعال ، بأن تتوفر مجموعة من الشروط اهمها وجود حاجة مع رغبة لاقتناء تلك السلعة وتوفر المقدرة المالية لشرائها فالقدرة المالية احد اهم الركائز المهمة في تحقيق الطلب واتخاذ القرار الحاسم لعملية الشراء وهذا يرتبط بدخل الفرد . وهو ما ينطبق على التأمين باعتباره يتعامل مع مصطلحين اساسيين هما الطلب الكامن والطلب الفعال والطلب الكامن يمثل الحاجة الموضوعية لدى المستهلك مع توفر القدرة الشرائية اما الطلب الفعال فهو الطلب الكامن مع الشعور بالحاجة الى التأمين وبالنتيجة فان العلاقة طردية فكلما زاد دخل المقدرة الشرائية للفرد زاد الطلب على التأمين وكلما قلت تلك المقدرة قل الطلب على التأمين(كاظم، ٢٠١٦، ٢٣)

خامساً. التشكيك بالتعويض: يدرك الكثير من الافراد المخاطر المحيطة بهم وما تسببه من خسائر فادحة اذا تحققت كما ويشعرون بالحاجة الماسة للتأمين ويدركون أهميته وفوائده الا انهم يلجئون الى طرق اخرى متعددة لتلافي تلك المخاطر ومنها معالجة المخاطر، التأمين الذاتي ، الاحتفاظ بالخطر أو من خلال الادخار في المصارف والسبب هو اعتقادهم بعدم التزام شركات التأمين بالتعويض عند تحقق الخطر ويعود ذلك التشكيك بسبب الطابع الاحتمالي والمستقبلي الذي يميز المنعة المتحققة من التأمين باعتباره يحصل او لا يحصل عليه. وكذلك الخلافات بين المؤمن له

وشركات التأمين عند وقوع الخطر حول استحقاقه للتعويض، مما يتولد شعور بعدم مصداقية الشركة ما يجعله يأخذ موقفا سلبيا وبالتالي يعمم هذا الموقف (عريقات وعقل، ٢٠٠٨، ١١٢) .

٣-٢ المبحث الثاني: أثر المعوقات الخارجة عن إرادة شركات التأمين:

٣-٢-١ العامل السياسي والحكومي: في جميع الانتخابات التشريعية التي حصلت في العراق منذ عام ٢٠٠٣خلت الحملات الانتخابية للمرشحين من الوعود التأمينية في برامجهم ومشاريعهم المقدمة لجماهيرهم وهذا يختلف عما يحصل في دول العالم الأخرى حيث يشكل التأمين محوراً مهماً في المشاريع السياسة من جانب والمطالب الشعبية من جانب آخر. ورغم ما ذكر في البرنامج الحكومي المقترح عام ٢٠١٤ والذي ذكر فيه التأمين للمرة الأولى منذ أعوام وكان فيما يبدو بداية لاعتماد سياسة او موقف ريادي تجاه جوانب من التأمين مثل اعتماد نظام التأمين الصحي للمواطنين كافة. وجعل التأمين إجبارياً على المنتج والمسؤولية المهنية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة وذلك لحماية حقوق المستهلك. وتوفير مظلة فاعلة من التأمين الزراعي لحماية المزارع من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، إلا أن ذلك لم يجد طريقه للتنفيذ أو التشريع ولو حتى نسبياً، ولعل الأبرز من ذلك ما ورد عام ٢٠٢٠ في الورقة البيضاء المعلنة من قبل الحكومة كمشروع للإصلاح الاقتصادي الشامل والتي أظهرت فيه الحكومة اهتماماً واضحاً بقطاع التأمين مشيرةً الى ضرورة منحه دوره الفعال في المساندة والمساهمة في البناء الاقتصادي واستقرار الحياة الاجتماعية حيث أفردت له مكاناً من ضمن المحاور الأساسية للإصلاح الاقتصادي في العراق حين تبنت خطة لإصلاح هذا القطاع من خلال توسيع الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وتطوير المنتجات التأمينية وتضمين التأمين الألكتروني وزيادة السقوف التأمينية ورفع المستوى الفني للملاكات العاملة وتعديل وإصدار التشريعات الكفيلة بتحسين قطاع التأمين وإلزام الجهات الرسمية وغير الرسمية بتوفير التغطية التأمينية، وكذلك التأمين الصحي على موظفي القطاع الحكومي .

٣-٢-٢ الوضع الاقتصادي العام: التأمين جزء لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي العام، ولأن الاقتصاد العراقي يعاني تدهوراً خطيراً في جميع المجالات وعلى نحو متراكم منذ بداية الثمانينيات، فابتداءً بالحروب التي توالت، ومروراً بالحصار الاقتصادي الذي دام اثنتي عشر عاماً، وانتهاء بغزو العراق واحتلاله وتخريب أغلب مؤسسات الدولة، كل هذا أدى إلى تدهور

قطاع التأمين، وهو أمر ليس بالغريب. والحكومات المتعاقبة، من جهتها، عندما تعتمد على مصادر غير دائمية لتمويل جزء من الانفاق العام والمتمثل بالمبالغ المدورة للسنة أو السنوات المنصرمة في تغطية عجز الموازنة الاتحادية فإن ذلك يعكس عجز السياسة المالية المتبعة عن إيجاد وتطوير مصادر التمويل الدائمية وتغيير تركيبة الايرادات العامة فكيف يمكن توقع اهتمام الحكومات بقطاع التأمين وهو أحد مكونات موارد الموازنة. وعليه يمكن القول بأنه إذا لم يتم إصلاح الوضع العام في البلاد فلن يمكن تطوير وتنمية قطاع التأمين في العراق. وتجدر الاشارة الى أن انفتاح السوق العراقية بشكل فوضوي وغير مدروس لكل انواع السلع ودون ضوابط أو فرض رسوم جمركية أو رقابة على الجودة والمواصفات، والتي أعقبت القوانين والتعليمات التي جاء بها الحاكم المدني لسلطة الاحتلال (بول بريمر) أدت إلى توقف الكثير من المصانع عن الإنتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الإنتاج، علماً أن معظم السلع المصنعة الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها، ما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالإغراق والتي تهدف إلى استغلال السوق والسيطرة عليه لاحقاً(القريشي،٢٠١٥، http://iraqieconomists.net/ar).

٣-٢-٣ **الوضع الأمني:** إن مشكلة فقدان الأمن خلقت لشركات التأمين أرضية غير صالحة للتحرك نحو أمور عديدة منها العمل الإنتاجي للتامين بسبب انسحاب عدد كبير من أصحاب المصانع والمعامل والتجار وغيرهم وإغلاق محالهم والهجرة خارج العراق. وهذا بدوره أدى إلى انحسار في عدد وثائق التأمين الجديدة وعدم التجديد للوثائق القديمة مما أثر سلباً على موازنات شركات التأمين إذ أصبحت المصاريف الإدارية تشكل جزءاً كبيراً من حجم الإنتاج وخاصة بالنسبة للشركات الخاصة حديثة التكوين. ولولا سعر الفائدة العالي لدى البنوك للودائع الثابتة لما تمكن الكثير من هذه الشركات من مجاراة الوضع الحالي وبالتالي انسحابها من السوق (هاشم، ٢٠٠٨، misbahkamal@btinternet.com).

٣-٢-٤ **الارهاب وخروج محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين من سوق التأمين:**ويظهر تأثير ذلك جليا على قطاع التأمين في الجدول التالي الذي يظهر نزول نسبة نمو حجم الاقساط المتحققة لدى شركة التأمين الوطنية في سنتي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وهما السنتين التي وصلت فيها داعش الى ذروة توسعها باحتلالها الجزء الأعظم من المحافظات الثلاث:

جدول (٢)

الأقساط المتحققة ونسبة النمو السنوية للأعوام (٢٠١١ حتى ٢٠١٦)

السنة	المبالغ بآلاف الدنانير	نسبة النمو بـ %
٢٠١١	٨٣٣٠٦١٦٩	–
٢٠١٢	٩٢٥٨٣٨١٩	١١
٢٠١٣	١٢٦٠٨٧٧٧٣	٣٦
٢٠١٤	١٢٠٧١٤٣٨٦	٤–
٢٠١٥	٩٢٩٢٣٠٠٥	٢٣–
٢٠١٦	٩٧٥٤١٤٣٩	٤

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على التقرير السنوي لشركة التأمين الوطنية لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

وكذا في إيرادات الاستثمار فقد أثر ذلك بشكل واضح كما في الجدول ادناه الذي يظهر تراجع نسبة النمو عام ٢٠١٥ الى –١١% عن العام الذي سبقه في استثمارات شركة التأمين الوطنية:

جدول(٣)

إيرادات الاستثمار في شركة التأمين الوطنية لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥

السنة	المبالغ بآلاف الدنانير	نسبة النمو بـ %
٢٠١٤	٨٠٦٥٢٧٣	٢١
٢٠١٥	٧٢١٥٠٣٠	١١٣–

المصدر:الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على التقرير السنوي لشركة التأمين الوطنية لعام ٢٠١٥

٣ ٢ ٥ **الواقع الجغرافي:** ويقسم الى:

أ.الواقع الجغرافي المحلي: ليس هناك سوق وطني مشترك للتأمين ولا حتى سوق فيدرالي حقيقي فشركات التأمين العراقية لا تعمل في الاقليم والشركات العامة لم تستطع حتى الان فتح فروعها التي توقفت عن العمل في هناك بعد قيام النظام الشمولي بتجميد عمل المؤسسات الحكومية في الاقليم. كما أن الشركات الخاصة لم تستطع فتح فروع لها في الاقليم. إضافة إلى ذلك فإن حكومة الاقليم كانت تنوي وضع نظام رقابي تأميني خاص به ولا يزال قانون التأمين الالزامي من حوادث السيارات غير مطبقاً هناك (مصباح، ٢٠١٤، misbahkamal@btinternet.com).

ب. الواقع الجغرافي الخارجي: إن أغلب البضائع الداخلة للعراق مؤمنة خارج العراق أي انها مؤمنة لدى شركات عربية وأجنبية خارج العراق وحين تصل الى العراق تفقد غطائها التأميني ولا يؤمن عليها من قبل المورد لدى شركات التأمين العاملة في العراق وتدفع اقساط تأمين كبيرة من قبل المستوردين لشركات التأمين خارج حدود العراق وعند دخولها تفقد صلاحيتها ولا يتم تكرار التأمين على البضاعة داخل العراق لعدم رغبة التاجر دفع اقساط التأمين ما دام غير ملزم بذلك كما هو الحال خارج البلد حيث يتم إلزام صاحب البضاعة بالتأمين(وكالة الغد بريس، https://www.alghadpress.com/٢٠١٧-%D٩٪٨٥٪D٩٪٨٦-%D٨٪A٧٪D٩/...).

(الفصل الرابع)

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول/ الاستنتاجات

المبحث الثاني/ التوصيات

(الفصل الرابع)

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

أولاً. التأمين في العراق لم يحظى بالاهتمام الكافي سياسياً وحكومياً فكان غائباً عن الخطط الحكومية التشريعية والتنفيذية وحتى عن اهتمام الجهات السياسية المعارضة للحكومة، فضلاً عن غياب الجدية من قبل الجهات المختصة في تشريع مشاريع القوانين التي تخص التأمين في حال توفرت تلك المشاريع من قبل الحكومة.

ثانياً. ما زالت ملامح السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والتي نتجت عن الحروب والحصار مؤثرة في الحاضر الاقتصادي العراقي كتواضع البنى التحتية كما ونوعا وغياب المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى اضيف اليها مؤخرا اغلاق شبه تام للمعامل والمصانع والمشاريع الانتاجية مع واقع تراجع الانتاج الزراعي بكل انواعه. والفوضى التجارية غير المقننة مع غياب الرقابة بعد الاحتلال الامريكي للعراق. وهذا أوقع شديد الأثر بقطاع التأمين الذي يتنامى طرديا مع تنامي الاوضاع الاقتصادية للبلدان التي ينشط فيها.

ثالثاً. هجرة رؤوس الأموال الى خارج العراق بسبب الوضع الامني المتردي في عموم المحافظات اضافة لتقليص الكثير من المستثمرين لنشاطهم داخل البلد لنفس السبب.

رابعاً. خروج محافظات ومدن مهمة خارج سوق التأمين بسبب الارهاب اضافة لتعرض اموال شركات التأمين واستثماراتها للضرر والدمار في تلك المحافظات وكانت ذروة تلك الاحداث عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

خامساً. يعيش قطاع التأمين في العراق حالة غير طبيعة على صعيد الحدود الجغرافية التي يمارس بها نشاطه فهو يعاني قيدا مكانيا ابتدأ قبل ما يزيد على عقد من تاريخ تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣متمثلا بعدم ممارسة الشركات العامة لنشاطها في اقليم كردستان العراق وهنا حرم سوق التأمين العراقي من ساحة عمل واستثمار مهمة جداً، وكذا الحال مع شركات التأمين في الاقليم لا نجد لها نشاطا يذكر في بغداد وباقي المحافظات خارج الاقليم.

سادساً. لجوء العديد من التجار الموردين والمصدرين الى الاكتفاء بخدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين على بضائعهم خارج حدود العراق ذهابا وايابا وعدم الاقبال على التأمين في العراق لغياب التشريعات الملزمة لذلك.

سابعاً. حضور البيروقراطية والروتين في الاعمال الادارية لشركات التأمين وشعور الجمهور بذلك ما يشكل دافعاً مشجعاً للعزوف عن اقتناء سلعة التأمين.

ثامناً. احتواء وثائق التأمين على بنود معقدة ومصطلحات غير مفهومة لدى المؤمن له وبحروف غالبا ما تكون صغيرة اضافة الى عدم دقة الاسعار كل ذلك صعب المهمة امام المنتجين ودفع بالكثير منهم الى المبالغة في عرض مزايا التأمين حفاظا منهم على الوثائق من الالغاء، الا ان ذلك يؤدي غالبا الى نتائج عكسية بسبب فقدان المصداقية وتزعزع الثقة بين المؤمن والمؤمن له.

تاسعاً. ابتعاد التنافس في سوق التأمين عن الفنية والموضوعية وخاصة من قبل الشركات الخاصة لقلة الخبرة لدى مندوبيها ما ولد حالة من التسابق غير على السوق بتخفيض الاسعار طلبا للإنتاج وعدم مراعاة الشروط الفنية وهذا من شأنه ان يتسبب بخسائر كبيرة لقطاع التأمين. غياب الثقافة التأمينية وضعف الوعي بهذا الجانب لدى الجمهور في سوق التأمين يدعمها التشكيك بمصداقية وعود الشركات للمؤمن لهم بالتعويض عند وقوع الحوادث المؤمن عنها بذريعة عدم توفر شروط التعويض.

المبحث الثاني: التوصيات:

أولاً. منح قطاع التأمين اهتماماً أكبر من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية وتذليل العقبات أمام تفعيل ما تبنت الحكومة في الورقة البيضاء من إصلاحات تخص التأمين بالتحديد، فضلاً عن الخطط الإصلاحية في القطاعات الأخرى والتي ستنعكس حتماً على قطاع التأمين.

ثانياً. تنظيم حملات مكثفة من قبل مؤسسات قطاع التأمين لدعم الاستقرار الأمني وللتثقيف ضد الفكر الظلامي الإرهابي وكذا القيام بجهد ترويجي استثنائي لوثائق التأمين المختلفة في المحافظات المحررة من براثن العصابات الارهابية اضافة الى اتخاذ ما يلزم لشمول ما يمكن شموله من اخطار الارهاب في غطاء التأمين لتقليل أثرها على الفرد والمجتمع.

ثالثاً. اتخاذ التدابير اللازمة لفتح سوق التأمين في كردستان امام كل الشركات العراقية وبالعكس بمفاتحة المسؤولين في بغداد والاقليم وتدعيم ذلك بتفاهمات واتفاقيات مع شركات التأمين هناك.

رابعاً. تضمين العقود التجارية الخاصة بالصادرات والواردات بنودا تلزم على التأمين لدى الشركات داخل العراق والسيطرة على ذلك في المنافذ الحدودية.

خامساً. محاربة الروتين واختصار الوقت بالنسبة لمعاملات المؤمن لهم سواء في مرحلة التأمين أو التعويض واعتبار سرعة الانجاز عاملا مهما في دعم صناعة التأمين ومراقبة ذلك ومكافئة الملتزمين ومحاسبة المقصرين والتوسع بالعمل الالكتروني وتسخير امكاناته لخدمة عمل التأمين.

سادساً. اتخاذ ما يكفل تنظيم الجانب التنافسي بين الشركات العاملة في سوق التأمين العراقية بما يضمن اتباع السلوك المهني والفني من قبل المتنافسين وكذلك تفعيل الجانب الرقابي من قبل ديوان التأمين على عمل الشركات.

سابعاً. الاهتمام أكثر بنشر الثقافة التأمينية لدى الجمهور والارتقاء بالوعي الاجتماعي نحو الايمان بأهمية الخدمات التي توفرها شركات التأمين. وذلك من خلال وسائل دعاية اكثر تأثيرا وفاعلية والاستعانة بالمحطات التلفزيونية والاذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي ورعاية بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لضمان انتشار اكثر ووصول اسرع الى عدد اكبر من شرائح المجتمع.

المصادر

الرسائل و الأطاريح

– بن عمروش، فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التامين(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس ، الجزائر ،٢٠٠٨

– القيسي، أسراء ابراهيم اسماعيل، تأثير الذكاء الاستراتيجي باستعمال نموذج maccoby في مراحل عملية اتخاذ القرارات، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،٢٠١٤

القوانين والدوريات والتقارير

– اعمام وزارة التخطيط العراقية ذي العدد (٢٧٣٤٠/٧/٤) والمؤرخ في ٢٠١٧/١٢/٢٠.

–التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية.

– جريدة الصباح الصادرة في ٢٠١٤/٩/٩.

– كتاب ديوان التأمين ذي العدد ٢١ والمؤرخ في ٢٠١٢/١/١٨

–مازن عباس كاظم، اسباب ركود صناعة التأمين في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ٢٣، ٢٠١٦

– الورقة البيضاء التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٠٢٠١١/١٠/١٣

– الوقائع العراقية العدد ٤١٢١ في ٢٠٠٩/٥/١١ والعدد ٤٠٣٣ في ٢٠٠٧/٢/٨

الكتب

– أبو بكر، عيد أحمد، ادارة اخطار شركات التأمين، ط١، دار الصفاء للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١١.

– الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت،١٩٨٣.

– الصيرفي، محمد، إدارة التسويق، مؤسسة حورس الدولية للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥

– عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة، التأمين وادارة الخطر النظرية والتطبيق، ط١، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٨

–فالح، عبد الباقي عنبر واخرون ، ادارة التامين ، مطبعة دار الحكمة ، البصرة ، ١٩٩٠

– كمال، مصباح، التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية، ط الكترونية، ٢٠١٤، مكتبة التامين العراقي

- لطفي، محمد حسام محمود، الأحكام العامة لعقد التأمين، ط٢، القاهرة، مصر ، ١٩٩٠
- مرزة، سعيد عباس، التأمين النظرية والممارسة، ط١، التنضيد في شركة اعادة التأمين العراقية ، ٢٠٠٦
- هيكل، عبد العزيز، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة، لبنان، بيروت، ط١ ، ١٩٨٠.
- الوردي، سليم علي، ادارة خطر التأمين، مكتبة الريم، بغداد ،١٩٩٩

الروابط الالكترونية

- www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lec
- www.mof.gov.iq
- http://iraqieconomists.net/ar
- http://www>iraqisearch.com
- http://insuraan.blogspot.com
- misbahkamal@btinternet.com
- https://www.alghadpress.com
- http://www.alsadeq-group.com/pages/alwadaq